

إصلاح التعليم الثانوي في ضوء استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني

أ. أحمادو سيبي

جامعة السلطان زين العابدين - ماليزيا

استلم بتاريخ: 2016-08-02

تمت مراجعته بتاريخ: 2016-12-19

قبل للنشر بتاريخ: 2016-12-21

المُلخَص:

هدفت الدراسة إلى رصد الإطار الفلسفي والأهداف لاستراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني بالمرحلة الثانوية، واستعراض أبرز التوجهات العالمية، وتحديد أهم المهارات اللازمة لخريجي التعليم الثانوي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي من خلال الرجوع إلى الأدبيات الوثائق والتقارير الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني، وقد أبرزت الدراسة أن أهداف استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني ترمي إلى إعداد للحياة العملية، وتوفير الدعائم اللازمة لمزاولة مهنة منتجة ومرضية، واكتساب معارف ومهارات تؤهل خريجي التعليم الثانوي لمزاولة عدد من الأعمال، وتوفير أساس من المعارف التي تتيح للفرد فرص مواصلة تعليمه في أي مرحلة من مراحل حياته العملية وتوصلت الدراسة إلى اهتمام معظم دول العالم بإصلاح نظمها التعليمية، من حيث إدراج المهارات التي تتطلبها مهن المستقبل، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن أهم المهارات اللازمة لخريجي التعليم الثانوي في ضوء استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني، يتمثل في المهارات الأساسية، كالقراءة والحساب والرياضيات والمهارات القابلة للنقل، مثل: مهارات التفكير الإبداعي والابتكاري ومهارات حل المشكلات، بالإضافة إلى المهارات التقنية والمهنية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح، التعليم الثانوي، اليونسكو، التدريب التقني.

Reform of Secondary Education in the Light of the UNESCO Strategy for Technical and Vocational Education and Training

CISSÉ Ahandou

University Sultan Zainal Abidin of Malaysia

Abstract

The study aimed to determine the philosophical framework and objectives of UNESCO's strategy for technical and vocational education and training in secondary education, and review highlights global trends and Identify the most skills necessary for graduates of secondary education. The study highlighted that the goal of the UNESCO strategy for technical and vocational education and training, Intended to prepare for the life of the operation, and the acquisition of knowledge and skills, and provision of furniture from the knowledge that allows individual opportunities for further education, The study found most interesting countries in the world to reform their education systems, The study also showed that the most important skills necessary for graduates of secondary education, The acquisition of basic skills, skills removable, technical and professional skills.

Keywords: Reform, Secondary education, UNESCO, Technical training.

* E. Mail: cisseahamad4@gmail.com

مقدمة:

تعتمد التّسمية بالإطار الشّامل على مدى الخبرة المكتسبة، وصناعة المعرفة والمهارات التّقنيّة والمهنيّة التي يمتلكها رأس المال البشريّ من جهة، وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد البشريّة من جهة أخرى لتحقيق الغاية النّهائيّة للتّسمية المتمثّلة في تحسين جودة الحياة. (الزير، 2009، 3) ممّا يعني أنّ الموارد البشريّة تعدّ الوسيلة والهدف الرئيس للتّقدّم والتّنمية، إذ تركز التّسمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمعات على فعاليّة أنظمة تنمية الموارد الخاصّة بهذه المجتمعات، والتي يشكّل التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ أحد مكوناتها الرئيّسة.

إنّ للتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ دورًا جوهريًا في إعداد قوة عاملة مؤهّلة للتّعامل مع التقانة الحديثة، وقادرة على مواجهة التّغيّرات المتسارعة، وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المتغيّرة؛ وهذا ما دفع الكثير من الدول - بالأخصّ المتقدّمة منها- إلى إدخال إصلاحات جذريّة في هذا القطاع من خلال تكامل برامج التّعليم الثّانويّ التّقنيّ والمهنيّ، وتجسيدها بالتّعليم العالي وربطها بمتطلّبات سوق العمل، وتأمين تجاوبها مع التّغيّرات العلميّة والثّقافيّة، والتّحوّلات الاجتماعيّة والأوضاع الاقتصاديّة المستجّدة. (مسّاد، 2005، 11)

ولدور التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ المحوريّ في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ينظر إليه على أنّه ضرورة للعديد من البلدان لتوسيع فرص التّعليم، ومعالجة مُعدّلات البطالة بين صفوف الشّباب وإيجاد وسيلة لكسب العيش المنتج، ومنها دول جنوب أوربا وشرقها التي أعادت صياغة استراتيجيّاتها لتوجيه التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ نحو متطلّبات سوق العمل (اليونسكو، 2005، 6)، كما أضحت التّحوّل في وظائف اليد العاملة في الولايات المتحدة وأوربا إلى الهند والصّين وكوريا الجنوبيّة خبر شاهد على العائدات المرتفعة للاستثمار الذي توفّره قوى عاملة تتمتع بمؤهّلات رفيعة المستوى، عندما وضعت هذه الدّول استثمارها الفعليّ في التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ ليكون أساسًا متينًا لاقتصادها. (الزّامل، 2011، 926)

من هنا تأتي أهميّة التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ، ودوره في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمعات، فقد أكّدت العديد من المؤتمرات العالميّة على إصلاح منظومة التّعليم والتّدريب لتأهيل القوى البشريّة وإعدادها، وتمكينها من اكتساب المهارات والكفاءات المطلوبة لتلبية احتياجات المنشآت الإنتاجيّة محليًا ودوليًا. (الزّامل، 2011، 926)

ويعدّ التّعليم الثّانويّ أحد الجهات المسؤولة عن تخريج القوى البشريّة المدريّة التي تسهم في تحقيق التّنمية، ودفع عجلتها إلى الأمام، وبما أنّ التّعليم التّقنيّ والمهنيّ بصفته أحد مسارات التّعليم الثّانويّ، فإنّه يعدّ من أكثر أنواع أنظمة التّعليم حاجة إلى الإصلاح والتّطوير من أجل تخريج كوادر مؤهّلة ومدريّة تسهم في تلبية متطلّبات التّنمية. (الأيوبي، 2008، 2)، الأمر الذي يستلزم على منظومة التّعليم الثّانويّ في القرن الحادي والعشرين أن تركز بشكل أكبر على المسائل المعرفيّة وغير المعرفيّة، بما في ذلك تشجيع المبادرة الشّخصيّة والمهارات الحياتيّة والكفاءات الاجتماعيّة، كما ينبغي أن تساهم أيضًا في

إكساب الشُّباب المهارات والقدرات التي تمكّنهم من المشاركة المجتمعية، ومواصلة تعلمهم مدى الحياة والوصول إلى الأدوات التكنولوجية وشبكات تقاسم المعرفة وتبادلها (عليّات، 2010، 1)، وهذا يستدعي إعادة تعريف التعليم الثانوي وتجديده وتحسينه لتحفيز المتعلمين في حقلَي التعليم الثانوي الأكاديمي والمهني؛ للولوج إلى عالم العمل، وقادرين على تحمّل المسؤولية في عالم سريع التغيُّر.

ويجدر بالإشارة إلى أنّ ربط التعليم والتدريب التقني والمهني بحاجات مجتمع سوق العمل للعمالة الماهرة والتقنية لا يزال الهمّ الأكبر الذي يقلق الدُول والشعوب؛ لأنّ غالبيتها لم تصل إلى الحلّ الشافي لأزمة العمالة بها، رغم توصل معظمها إلى حلول مكنتها الحدّ من مشكلات العمالة، وعلى هذا الأساس فإنّ التعليم المقدم في مؤسسات التعليم - التعليم الثانوي بالتحديد - صار شرطاً رئيساً لشغل الوظائف والمهن، وأضحى يحدّد قدرة الفرد على النجاح في المجتمع المعاصر، كونه يحدّد مهنته ومعارفه واتجاهاته اللازمة، لكي يكون أكثر استعداداً للتكيّف والنجاح في العمل والحياة. (محمد، 2002، 181)

وانطلاقاً من هذه الأهمية القصوى فإنّ التعليم والتدريب التقني والمهني في مرحلة التعليم الثانوي يحظى باهتمام دولي متنام ظهر جلياً في المنتدى العالمي للتعليم للجميع الذي عقد في داكار عام 2000، وينصّ في هدف الثالث على " ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات الحيائية "، وينصب ذلك على توفير المهارات وفرص التعلّم للشباب من خلال برامج التعليم التقني والمهني، فبإمكان هذه البرامج أن تضطلع بدور هام في تعزيز الانتقال من عالم المدرسة إلى عالم العمل. (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2010، 76)

وجاء إعلان منتدى التعليم العالمي بمدينة (إنشيون) في كوريا الجنوبية في الفترة: 19-22/5/2015، الذي يركّز على: "حركة التعليم العالمي للجميع" و"الهدف الإنمائي للألفية بشأن التعليم" ويهدف ذلك إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، وتحقيق اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية الشاملة، ونكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتقني والتعليم العالي الجيد، بالإضافة إلى تحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار بحلول عام 2030.

ومما يعزز أهداف اليونسكو في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في التعليم الثانوي خطط تنمية التعليم في الكثير من الدُول، فقد أولت اهتماماً كبيراً بالمرحلة الثانوية لكونها المرحلة التي يتم فيها تهيئة المتعلّم للتعليم العالي أو الدخول في سوق العمل؛ إذ تمثّل محصلة المعارف، والمهارات، والكفايات التي اكتسبها المتعلّم خلال تعليمه، وتعطي مؤشراً على مدى الكفايات الداخلية والخارجية لمراحل التعليم العام. (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2015، 119)

ففي كوريا الجنوبية تعدّ منظومة التعليم الثانوي منظومة حديثة تركّز على إكساب المهارات وتعزيز القدرات الأساسية، وتهتمّ بالإصلاح النوعي للتربية العلمية، وهي تمر بمرحلة إصلاح وتطوير لتلبية الطّلب السريع والمتزايد على العمال المهرة، من خلال العمل على تغيير الكثير من استراتيجياتها الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني. (Korean Educational Development Institute, 2000, 36) وفي ماليزيا أجرت العديد من التعديلات في التعليم الثانوي؛ ممّا ساهم في رفع كفاءته وفعاليته، ليتكيّف

مع احتياجات المجتمع المعرفي ومتطلبات سوق العمل، حيث إنّ تحقيق ماليزيا للنموّ الاقتصاديّ المطرد لم يكن إلاّ انعكاساً لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في إيجاد منظومة تعليميّة ساعدتها على تلبية احتياجاتها من العمالة الماهرة، وساهمت في التحوّل الاقتصاديّ من قطاع زراعيّ إلى صناعيّ حديث، ثمّ أصبح التّعليم في العصر الحاليّ الأداة الحاسمة لبلوغ الاقتصاد المعرفيّ القائم على تقنيّة المعلومات والاتّصالات (Kaliannan, 2002,12)، وعاشت المملكة الأردنيّة الهاشميّة تجربة التّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ في البداية تحت مظلة التّعليم الثّانويّ وما بعده، ثمّ بعد ذلك أدخلته في مرحلة التّعليم الأساسيّ من أجل توجيه الطّلبة إلى ممارسة الأعمال والأنشطة المختلفة التي تناسب مستويات قدراتهم الفعليّة وتلائم رغباتهم، وتمكينهم من اكتساب مهارات تقنيّة ومهنيّة للانخراط في أسواق العمل المختلفة (أبو شعيرة، 2008، 947)، وفي السّويد خضع التّعليم الثّانويّ إلى العديد من الإصلاحات والتّغييرات التي أدخلت مفاهيم جديدة ومتعدّدة، مثل: أهميّة العمل والتّعليم من أجل توفير متطلبات سوق العمل، وقدرة المدارس الثّانوية على اختيار منظومة التّعليم المناسبة وتمثيلها بها، ممّا يواكب العصر المعرفيّ والمتغيرات السريعة في جميع الجوانب الاقتصاديّة والمجتمعيّة (The International Programme Office for Education and Training, 2011)، ويهدف التّعليم العامّ في ألمانيا إلى تعزيز الفهم الصّحيح للحياة الواقعيّة، وتتبنّى منه الأهداف الفرعيّة التاليّة: التوجّه بشكل عامّ نحو تعلّم المهارات المهنيّة، وتطوير الاتّجاهات الإيجابيّة نحو العمل وتعزيزها، وتسهيل مهمّة المتعلّم في اختيار مهنة المستقبل. (الزّامل، 2011، 946)

ويتوقّف تحقيق استراتيجيّات اليونسكو للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ بمرحلة التّعليم الثّانويّ على مدى قدرة منظومته على استجابة التّوازن والتّكامل في المناهج الدّراسيّة وأساليبها وخطّتها لتلائم مفهوم التّنمية الشّاملة، وإكساب المتعلّمين المعارف والمهارات التي تتواكب المتغيّرات التقنيّة والعلميّة، وتأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل محليّاً ودوليّاً.

مشكلة الدّراسة وأسئلتها:

يؤدّي التّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ دوراً محوريّاً في تنفيذ الخطّة المستدامة للعام 2030 إذ يعبر الهدف الرّابع للتّنمية المستدامة المتمثّل في: "ضمان التّعليم الجيّد المنصف والشّامل للجميع، وتعزيز فرص التّعلّم مدى الحياة للجميع" تعبيراً تامّاً عن رؤية إعلان المنتدى العالميّ الذي نظّمته اليونسكو في مدينة إنشيوين: التّعليم حتى عام 2030، ويولي إطار العمل الخاصّ بالتّعليم حتى عام 2030 اهتماماً كبيراً لمسألة تنمية المهارات التقنيّة والمهنيّة، ولا سيما لمسائل الانتقال بالتّعليم والتّدريب الجيدين في المجال التقنيّ والمهنيّ؛ واكتساب المهارات التقنيّة والمهنيّة اللازمة للالتحاق بعالم العمل. (المجلس التّقنيّ لليونسكو، 2016، 2)

لذا فقد وضعت اليونسكو استراتيجيّة خاصّة بالتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ، ترمي إلى دعم الجهود التي تبذلها الدّول الأعضاء للارتقاء بجدوى منظومة التّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ بمرحلة

التعليم الثانوي وما بعدها، وتزويد الشباب والكبار بالمهارات اللازمة للحصول على عمل، وشغل وظائف لائقة، ومباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز النمو الاقتصادي المنصف والشامل والمستدام.

وتعد مرحلة التعليم الثانوي من أهم المراحل التعليمية التي ينبغي أن تحظى بالإصلاح والتطوير بما يؤدي إلى إكساب المتعلمين المتطلبات الأساسية التي تؤهلهم ليكونوا أفراداً منتجين ومبدعين فكرياً وعملياً في مجالاتهم العملية المختلفة، ولتتمكنوا من الدخول في سوق العمل والإنتاج والخدمات، ومواجهة المشكلات التقنية والمهنية التي تواجههم.

وفق هذا السياق، إذا كان التعليم الثانوي بهذه الأهمية فإن إصلاحه وارتقاء بمستوى أدائه وتحسين مخرجاته، أضحى قضية من القضايا الرئيسية المثارة في العالم المعاصر استجابة لتحديات التغيير التقني السريع، وتدقق المعرفة نتيجة للتقدم العلمي، حيث لم تعد المرحلة الثانوية جزءاً من التعليم العام فقط الذي يهتم بالتنقيف في العلوم المختلفة، بل أصبحت حلقة بين سوق العمل والتأهيل للدراسة الجامعية، مما يستدعي العمل على تأسيس ثقافة جديدة فيما يخص العمل والتدريب والتعليم، إذ ليس من الضروري أن يكون كل المتعلمين جامعيين أو طلبة في الجامعات، أو تكون الشهادة الجامعية مطلباً تخبوياً اجتماعياً ومقياساً للنجاح.

وجدير بالإشارة إلى أن واقع التعليم والتدريب والتقني والمهني وتعزيزه بمرحلة التعليم الثانوي للدول المتقدمة يشير إلى أن تلك الدول تولي هذا النوع من التعليم أهمية كبرى، وتتجه لأخذ حصة من هذه الكعكة باعتبار التعليم والتدريب التقني والمهني ضرورة اجتماعية وحضارية تملئها متطلبات العصر وإرصاصاته، هذا وقد اتجهت كثير من الدول النامية التي تنشد التقدم إلى تطوير منظومة ذلك الفارس المغوار الذي جعل كلاً من اليابان وأستراليا وأمريكا وألمانيا وبريطانيا في مقدمة اقتصاديات العالم وجعل مراكز التعليم والتدريب فيها قبلة الراغبين في مزيد من الإتقان أو التدريب أو إعادة التدريب على كل مستجد. (العوضي، 2015، 18)

وتعول العديد من الدراسات إلى تراجع واضح في مستوى جودة مخرجات التعليم الثانوي عند الكثير من دول العالم، وذلك بسبب عدم ملائمة معايير التعليم مع متطلبات سوق العمل. (عوض، 2015، 52)، مما يستدعي إصلاحه وتطويره، ويمكن أن يعالج ذلك في ضوء إستراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني، التي تهدف إلى تطوير منظومة التعليم، والتعليم الثانوي على وجه الخصوص من خلال ربطه بسوق العمل المحلي والدولي، وإتاحة الفرص أمام الخريجين لتوفير فرص عمل لهم في المستقبل، والتقليل من البطالة بينهم؛ وعلى ذلك يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما الإطار الفلسفي والأهداف لاستراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني بمرحلة التعليم الثانوي؟
2. ما أبرز التوجهات العالمية الحديثة في التعليم والتدريب التقني والمهني، وكيفية الاستفادة منها في إصلاح التعليم الثانوي؟

3. ما أهمّ المهارات اللازمة لخريجي التّعليم الثّانويّ في ضوء استراتيجيّة اليونسكو للتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ؟

أهداف الدّراسة:

سعت الدّراسة الحاليّة إلى تحقيق ما يلي:

1. تقصّي الإطار الفلسفيّ والأهداف لاستراتيجيّة اليونسكو للتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ بمرحلة التّعليم الثّانويّ.
2. استعراض أبرز التّوجّهات العالميّة الحديثة في التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ، وكيفية الاستفادة منها في إصلاح التّعليم الثّانويّ.
3. تحديد أهمّ المهارات اللازمة لخريجي التّعليم الثّانويّ في ضوء استراتيجيّة اليونسكو للتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ.

أهميّة الدّراسة:

تتمثّل أهميّة الدّراسة الحاليّة وفقاً للاعتبارات التّالية:

1. أهميّة الموضوع ذاته، كون التّمكين التكنولوجي الحديث من متطلّبات العصر، وأحد دعائم التّعليم التّقنيّ وركائزه.
2. دور التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ في إعداد قوى عاملة مؤهّلة للتّعامل مع التّقنيّات الحديثة، وقادرة على مواجهة التّغيّرات المتسارعة، وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المتنوّعة، والتّخفيف من حدة الفقر وتحسين نوعيّة الحياة للمجتمع.
3. زيادة وعي واضعي السّيّاسات التّعليميّة باستراتيجيّة اليونسكو للتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ وبأهدافها الخاصّة بإصلاح التّعليم الثّانويّ وتحسين مخرجاته، وقدرته على تحقيق التّنمية الشّاملة بين أفراد المجتمع بحلول 2030.
4. تمثّل هذه الدّراسة استجابة للاتّجاهات الحديثة، والتي تتادي بضرورة تطوير التّعليم التّقنيّ والمهنيّ في مرحلة التّعليم الثّانويّ.

منهج الدّراسة:

تتناقش الدّراسة الموضوع المطروح من خلال الأدبيات والدّراسات التي تطرقت للتّعليم الثّانويّ التّقنيّ والمهنيّ، وكذلك مؤتمرات اليونسكو وتقاريرها العالميّة حول تعزيز التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ لمنظومة التّعليم في الدّول الأعضاء، وعلى ذلك فإنّ المنهج المستخدم في الدّراسة هو المنهج الوصفيّ الوثائقيّ " بهدف استخدام ما يتوفر لدى الباحث من معلومات وبيانات ليقوم بتحليلها، وتقدير الأثر الذي يمكن أن يشكّله على النّشاط موضع الدّراسة أو ممارسته". (النعمي والبياتي وخليفة، 2009، 259)

تحديد مصطلحات الدراسة:

التَّعليم التَّانوي: هو قمة الهرم التَّعليمي العام الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدرًا من التَّقافة والمعلومات والمهارات العمليَّة التي تُمكنه من إتقان أداء عمله، وتنفيذه على الوجه الأكمل، وهذا النَّوع من التَّعليم تتضمَّن خطَّته الدراسيَّة مواد نظريَّة عامَّة ومواد تقنيَّة ومهنيَّة نظريَّة وتطبيقات وتدريب عملي خاصَّة ومدَّة التَّعليم فيه ثلاث سنوات بعد انتهاء فترة التَّعليم الأساسي، ويحصل الطَّالب على شهادة دبلوم التَّانوية المهنيَّة، أو دبلوم التَّانوية التقنيَّة، وهذه الشَّهادة تتيح للخريج الالتحاق بسوق العمل أو مواصلة التَّعليم العالي بعد اجتياز اختبارات معيَّنة.

التَّعليم والتَّدريب التقني والمهني: حدَّدت منظمة اليونسكو (UNESCO) مفهوم التَّعليم التقني والمهني بأنه ذلك الجانب من التَّعليم الذي يشمل جميع ميادين العمليَّة التَّربويَّة، ويتضمَّن ذلك دراسة التقنيَّات واكتساب المهارات والاتِّجاهات والمعارف المتَّسمة كلِّها بالطَّابع العملي في كافَّة القطاعات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة وحدَّدت عناصره في مجالات ثلاثة هي (أنَّ التَّعليم التقني والمهني لا يتجزأ من التَّعليم العام، وأنَّه سبيل للالتحاق بالقطاعات التقنيَّة والمهنيَّة، وأنَّه ضرب من ضروب التَّربية المستديمة). ويعرفه الباحث إجرائيًّا بأنه: ذلك النَّوع من التَّعليم النَّظامي في مستوى التَّعليم التَّانوي، الذي يعدُّ عمالة مهرة في مجالات تقنيَّة ومهنيَّة متنوِّعة، كما يقدم تعليمًا وتدريبًا عمليًّا لتنمية المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

إستراتيجية اليونسكو للتَّعليم والتَّدريب التقني والمهني: يقصد بها: أطر عمل اليونسكو المتعلِّق بالتَّعليم والتَّدريب التقني والمهني، ممَّا يستهدف تعزيز دعمها للدَّول الأعضاء بغرض تحسين ممارساتها الخاصَّة بالتَّعليم والتَّدريب التقني والمهني بما يتلاءم مع الهدف الثالث من التَّعليم للجميع، والذي ينصُّ على "ضمان تلبية حاجات النَّعْم لكافة الصَّغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للنَّعْم واكتساب المهارات الحياتيَّة".

البنية التحليليَّة للدراسة:

تحاول الدَّراسة الإجابة عن النَّساؤلات المطروحة من خلال تحليل الأدبيات والدَّراسات التي ناقشت التَّعليم والتَّدريب التقني والمهني، إلى جانب وثائق اليونسكو وتقاريرها الخاصَّة بالتَّعليم للجميع.

المحور الأوَّل: الإطار الفلسفي والأهداف لإستراتيجية اليونسكو للتَّعليم والتَّدريب التقني والمهني بمرحلة التَّعليم التَّانوي:

حدَّدت اليونسكو هدفًا في منتدى داكار العالمي عام 2000، يتمثَّل في "ضمان تلبية حاجات النَّعْم لكافة الصَّغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للنَّعْم واكتساب المهارات اللازمة للحياة" (UNESCO, 2000)، وهذا الهدف يركِّز على توفير التَّعليم الأساسي ومحو الأميَّة لجميع النَّاشئين والكبار، ويعزِّز التَّعليم والتَّدريب التقني والمهني في التَّعليم التَّانوي ممَّا يدعم التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للبلدان، كما عبَّر الهدف الرَّابع للتَّنمية المستدامة المتمثَّل في "ضمان التَّعليم الجيِّد المنصف والشَّامل للجميع، وتعزيز فرص النَّعْم مدى الحياة للجميع" تعبيرًا تامًّا عن رؤية إعلان إنشيوين عام

2015: التّعليم حتى عام 2030، ويولي إطار العمل الخاصّ بالتّعليم حتى عام 2030 اهتمامًا بالغًا لمسألة اكتساب المهارات التّقنيّة والمهنيّة اللازمة للعمل، والقضاء على التّفاوت بين الجنسين، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ للفئات الضّعيفة. (المجلس التّفيذي لليونسكو، 2016، 2)

إنّ التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ يسهمان في تنمية الفرد، ويزيدان إنتاجيته في العمل، والمداخيل التي يجنيها منه، ويساعدان كلّ فرد على المشاركة في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهذا يعني أنّ بإمكان التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ أن يساعد الأفراد أيضًا في الإفلات من الفقر من خلال تزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لهم؛ لكي يزدوا إنتاجهم، ويحصلوا على الدّخل المناسب.

ونصّت توصيات اليونسكو ومنظمة العمل اليديويّة لعام 2001، أنّ عبارة التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ تطلق على جوانب العمليّة التّعليميّة التي تتضمّن دراسة التّكنولوجيات والعلوم المرتبطة بها واكتساب المهارات والمواقف، وضروب الفهم والمعارف المتّسمة كلّها بالطّابع العمليّ فيما يتعلّق بالمهنة والأعمال في شتّى قطاعات الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفضلا عن ذلك ينبغي أن يكون التّعليم والتّقنيّ والمهنيّ بالمعنى المقصود هنا جزءًا لا يتجزأ من التّعليم العامّ، وسبيلًا للالتحاق بقطاعات مهنيّة وللمشاركة الفعّالة في عالم العمل، ووجهًا من أوجه التّعلّم مدى الحياة، والإعداد للمواطنة المسؤولة، وأداة لتعزيز التّمية المستدامة السليمة بيئيًا، وطريقة من طرائق التّخفيف من وطأة الفقر. (توصيات اليونسكو ومنظمة العمل اليديوية، 2001، 7)

وعلى ذلك، فإنّ فلسفة التّعليم الثّانويّ في ضوء إستراتيجية التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ هو استثمار من أجل المستقبل؛ لأنّ المعارف والمهارات هي محركات النّمّ الاقتصاديّ والتّطور الاجتماعيّ ولذلك ينبغي للنّظم الوطنيّة للتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ أن تتميّ المعارف والمهارات الكفيلة بأن تجعل الأيدي العاملة أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات أسواق العمل المحليّة، وقادرة على التّنافس في إطار الاقتصاد العالميّ. (توصيات اليونسكو ومنظمة العمل اليديوية، 2001، 66)

وفق هذا السّياق، فقد نفذت اليونسكو في السّنوات الأخيرة إستراتيجية خاصّة بالتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ، تستهدف مساعدة الدّول الأعضاء على إصلاح ما لديها من سياسات ومنظومات خاصّة بالتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ في المؤسسات التّعليميّة، وبالأخصّ مؤسسات التّعليم الثّانويّ، بوصف التّعليم والتّدريب مسار تعلّم يسهم في الارتقاء بالإنصاف والعدالة الاجتماعيّة، والتّعلّم مدى الحياة والتّمية المستدامة.

ومن المبررات التي دعت اليونسكو إلى الاهتمام بهذه الاستراتيجيّات الخاصّة بالتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ بمرحلة التّعليم الثّانويّ، هي: أنّ الطّلبة يتخرجون من المدرسة وهم لا يملكون المهارات التي تمكّنهم من النّجاح في عالم الاقتصاد العالميّ، وارتفاع البطالة بين الشّباب، وتزايد حاجة سوق العمل إلى قوى عاملة متعدّدة المهارات، تتسم بالمرونة والقدرة على التّكيف، وتغيير المهنة، والعمل ضمن فريق، وغير ذلك من الأمور التي تقع تبعيتها على عاتق منظومة التّعليم التّقنيّ والمهنيّ (مسّاد، 2005، 11)، إضافة إلى أنّ أرباب العمل لا يجدون حاجتهم من العمالة المؤهّلة، ويعمل هذا النّمط من التّعليم

على تطوير علاقات مشاركة بين قطاعات العمل والتّعليم والعمال، ويربط بين التّعليم والعمل وإلغاء الحواجز القائمة بين النّشاط العقليّ واليدويّ، والمعرفة والعمل، والنّظرية والتّطبيق، والأكاديميّ والمهنيّ. (Kohan, 1998, 4) ومن أهمّ أهداف استراتيجية اليونسكو للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ من أجل التّمية المستدامة ما يلي: دعم تكوين المعرفة، من خلال مناقشة قضايا محدّدة في إصلاح المناهج الدّراسيةّ والرّبط بين التّعليم الثّانويّ العامّ والتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ، وتعزيز الوعي لأهميّة التّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ، وتزويد الشّباب والبالغين بالمهارات اللازمة للحصول على عمل، وشغل وظائف مناسبة ومباشرة الأعمال الحرة، والتّعلّم مدى الحياة.

ولاستراتيجية التّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ ثلاثة مجالات ذات أولويّة تتمثّل فيما يلي:

الأوّل: الارتقاء بمستوى عمالة الشّباب، وبقدرة على مباشرة الأعمال الحرة:

يُعدّ ارتفاع مُعدّلات البطالة في صفوف الشّباب من أكثر المشكلات التي تواجهها مختلف المجتمعات في عالم اليوم، وذلك في البلدان المتقدّمة والنّامية على حدّ سواء، ومن شأنّ التّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ في مرحلة التّعليم الثّانويّ أن يزوّد الشّباب بالمهارات اللازمة للانخراط في عالم العمل بما في ذلك مهارات العمل الحر، كما أنّ من شأنهما أيضًا أن يحسنا القدرة على التّكيف مع الطّلب المتغيّر على المهارات في الشّركات والمجتمعات المحليّة، وأن يفضيا إلى زيادة الإنتاجيّة، ورفع مستوى الأجور ويوفر فرصًا لتّمية قدرات ذوي المهارات المحدودة العاطلين عن العمل، أو الذين يعانون من العمالة النّاقصة.

كما تعترّم اليونسكو مساعدة الدّول الأعضاء على التّأكيد من أنّ سياساتها للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ تشجع على تنمية المهارات اللازمة لمباشرة الأعمال الحرة من خلال استراتيجيات تشمل إدراج حصص دراسيةّ تتعلّق بمباشرة الأعمال الحرة في المناهج الدّراسيةّ، والشّهادات الخاصّة بالتّعليم الرّسميّ ودعم الشّركات الصّغيرة لتوفير حلقات تدريبيةّ في مكان العمل، والحفز على إنشاء حاضنات، وإعداد مشروعات تعاونيّة مع القطاع الخاصّ والمجتمعات المحليّة. (المجلس التّنفيذي لليونسكو، 2016، 4)

الثّاني: تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين:

يُنسّم العصر الحاليّ بالتّقدّم التقنيّ والمعرفيّ، والنّمّو الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وعلى الرّغم من ذلك؛ فإنّ معظم بلدان العالم تعاني من مشكلة الفقر، بسبب افتقار كمّ هائل من الأشخاص، إلى فرص تنمية المهارات، والحصول على عمل مناسب، وخاصّة في أوساط النّساء اللاتي يعانين من البطالة أكثر ممّا يعاني منها الرّجال، واحتمال مشاركتهن في القوى العاملة أقلّ من احتمال مشاركة الرّجال فيها، ونتيجة لتفانم أوجه التّفاوت بين الجنسين، فإنّ إستراتيجية التّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ تقوم على تحييز جنسانيّ في الكثير من الأحيان؛ ممّا يؤثّر في قدرة النّساء على الالتحاق ببعض المهن، والمشاركة فيها وتحدّد الممارسات الدّولية المهمّة والواعدة في هذا الصّدّد، بما في ذلك تحسين عمليّة رصد المساواة بين الجنسين في التّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ، وتطوير السياسات والأنشطة الخاصّة بهما في مرحلة التّعليم

الثانوي؛ كي يكون للاعتبارات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين تأثير إيجابي على أولويات السياسات والاستراتيجيات.

الثالث: تيسير الانتقال إلى الاقتصاديات المستقرة والتنمية المستدامة:

يتطلب تحقيق الاقتصاديات المستقرة والتنمية المستدامة في دول العالم إعداد برامج جديدة للتعليم والتدريب التقني والمهني، وبذل الجهود اللازمة لبناء القدرات في سبيل تنمية المهارات، ولهذا الغرض، فإن اليونسكو تشجع إتباع استراتيجيات مشتركة بين القطاعات تتيح الربط بين التعليم والتدريب التقني والمهني والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة بغية دعم الدول الأعضاء في تحقيق انتقال سلس إلى مسار التنمية والتقدم، إضافة إلى ذلك فإن اليونسكو تساعد البلدان على تحديد مجموعة المهارات اللازمة التي من خلالها دفع عجلة التقدم والتنمية، ومنها: مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهارات خاصة بالعلوم والهندسة والرياضيات، كما تعترم اليونسكو دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تحديث المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم الثانوي، وتحسين مخرجاته التعليمية، وتدريب الموظفين العاملين في مجال التدريس، وتعزيز اكتساب هذه المهارات، والاعتراف بها في مكان العمل. (المجلس التنفيذي لليونسكو، 2016، 7)

يستنتج مما سبق عرضه وتحليله في محور الإطار الفلسفي والأهداف لاستراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني بمرحلة التعليم الثانوي أن هذا النوع من التعليم والتدريب يعمل على إعداد للحياة العملية، ويوفر الدعائم اللازمة لمزاولة مهنة منتجة ومرضية، كما يسعى إلى تحقيق ما يلي:

- اكتساب معارف واسعة، ومهارات عامة تؤهل لمزاولة عدد من الأعمال في مجال معين، بحيث لا يحد التعليم من حرية الفرد في اختيار مهنته، ويسهل انتقاله من مجال لآخر خلال حياته العملية.
- إعداد متعمق ومتخصص للالتحاق بأول عمل، بما في ذلك مزاولة أول سوق عمل حر، وإمكانية استغلال قدرات المتعلمين، والانخراط إلى أقصى حد ممكن في صفوف القوى العاملة.
- توفير أساس من المعارف والمهارات والمواقف التي تتيح للفرد فرص مواصلة تعليمه في أي مرحلة من مراحل حياته العملية.
- توازن ملائم بين المواد الدراسية العامة والعلم والتكنولوجيا، والمواد الدراسية الأخرى، مثل: تعليم مبادئ الحواسيب واستخدامها، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والبيئة، ودراسة الجوانب النظرية والعملية للمهنة المعنية.
- تنمية الوعي بالقيم والأخلاقيات والمواقف الخاصة بالمهنة المعنية بغية إعداد الدارسين إعداداً يؤهلهم للاعتماد على النفس، وللتصرف كمواطنين مسؤولين.
- تهيئة الفرد للتعلم مدى الحياة، وذلك من خلال تنمية قدراته عقلية، ومهاراته ومواقفه القائمة على روح المبادرة الذاتية.

المحور الثاني: أبرز التوجّهات العالمية الحديثة في التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ، والاستفادة منها في إصلاح التّعليم الثّانويّ:

اهتمّت دول العالم بإصلاح التّعليم الثّانويّ، فبعضها ركّز على إنشاء المدارس الثّانويّة الشّاملة، وقد ساد هذا النمط في البلدان الأوربية والولايات المتحدة، والبعض الآخر اهتمّ بالمدارس الذّكيّة في معظم دول النّمور الآسيويّة، وهناك أنماط طرحت بمسميات أخرى؛ إلّا أنّ كلّها تسير على الخط نفسه من حيث الشّمول والتّكامل بين التّعليم العامّ والتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ. ومن أبرز التّوجّهات العالمية الحديثة في التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ ما يلي:

1. التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ بمرحلة التّعليم العامّ في ألمانيا:

تعدّ ألمانيا من التّجارب النّاجحة في مجال التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ، حيث توجد ثلاثة أنواع من المدارس في المرحلة ما بعد الابتدائيّة في منظومة التّعليم العامّ الألمانيّ، وهي المدارس الرّئيسية (Hauptschule)، ومدّتها خمس سنوات، وتعمل على الالتحاق بسوق العمل، والمدارس المتخصّصة (Realschule)، ومدّتها ست سنوات، وتقدم تعليمًا أعلى في مستواه من التّعليم الذي توفّره المدارس الرّئيسية، وتنمي القدرات الضّروريّة التي تتطلبها الدّراسة، والتّطبيقات لمهنيّ تحتاج إلى معرفة متخصّصة وصفات شخصيّة ومهارات اجتماعيّة معيّنة، وهناك مدارس الجيمينيزيوم (Gymnasium)، ومدّتها تسع سنوات، وتقدم هذه المدارس تعليمًا عامًّا، يؤهّل للالتحاق بالكلّيّات أو الجامعات، وتمنح هذه المدارس شهادة دراسيّة، تسمى (Abitur) أي مدرسة ثانويّة (الأنصاري، ب.ت، 175)، ويذكر الطويسي: "أنّ الحكومة الألمانية أولت اهتمامًا خاصًّا بالتّعليم التّقنيّ والمهنيّ؛ ولذا اهتمت بتزويد النّاشئة بكم واسع للمهارات التّقنيّة والمهنيّة اللازمة، لتمكينهم من مواجهة تحديّات المستقبل". (الطويسي، 2003، 63)

يستخلص ممّا سبق اعتناء ألمانيا بالتّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ، وذلك لتعزيز هذه النّوع من التّعليم في مراحل التّعليم العامّ، وبالأخصّ مرحلة التّعليم الثّانويّ، بحيث تتميّز هذه المرحلة بشدّة ارتباطها باحتياجات سوق العمل، وتحديد برامجها وتخصّصاتها بالبنية الاقتصاديّة المحليّة؛ ممّا يمكن أن يكسب الخريجين قدرات ذات مستوى عالٍ، ويضمن لهم وظائف دائمة، ويقلّل من نسبة البطالة بينهم.

2. المدرسة الثّانويّة الشّاملة في السّويد:

توحدت في عام 1971 الأنماط المختلفة للتّعليم الثّانويّ (العامّ، التّقنيّ، المهنيّ) في هذه المدرسة المتكاملة، انطلاقًا من مبدأ أنّ التّعليم الأكاديميّ يجب أن يُمهّن، وأنّ التّعليم التّقنيّ والمهنيّ يجب أن يعمم، ومن ثمّ فالمدرسة الثّانويّة المتكاملة هي مدرسة قومية رسميّة تبدو كنموذج فريد في العالم كلّه وفي هذه المدرسة يفد الطّلاب من التّعليم الأساسيّ الإلزاميّ.

لذا ينبغي أن تنهض هذه المدرسة على مفهوم التّعليم المستمرّ مدى الحياة، وأن تقدم للطّلاب الدّراسة المنتظمة التي تؤهّلهم للتّعامل بكفاءة مع المستجدّات التّقنيّة، ومواكبة سوق العمل، والتي

من شأنها أن تضمن تحقيق الكفاءة المطلوبة في السوق التّنافسيّ المحليّ والعالميّ، والتّقليل من البطالة بين أفراد المجتمع. (عليّات، 2010، 2)

3. تكامل التّعليم الثّانويّ العامّ والتّعليم الثّانويّ التّقنيّ والمهنيّ في الولايات المتّحدة:

توجّهت الولايات المتّحدة الأمريكيّة منذ عقد الثّمانينات إلى معالجة حالة الانفصام الطّويل ما بين التّعليم الثّانويّ العامّ والتّعليم التّقنيّ والمهنيّ من خلال إصلاح منظومة التّعليم، وتطوير المناهج الدّراسيّة بما يؤمّن تحقيق توازن منهجيّ بينهما، وتنسيق مناهجهما، وقد اعتمدت أساليب متنوّعة في مختلف الولايات لتحقيق هذا التّكامل، يمكن إيجازها بما يلي:

- إدخال موادّ دراسيّة مشتركة في المناهج الدّراسيّة لكلا التّعليمين (العامّ والمهنيّ)، كالرياضيات والعلوم والاجتماعيات، والحاسوب، ومبادئ التّكنولوجيا والاتّصالات.
- جعل المقررات الدّراسيّة الأكاديميّة أكثر مهنيّة من خلال شمول محتويات مهنيّة في المقررات المعتمدة، أو إضافة مقررات جديدة، مثل: العلوم التّطبيقية.
- اعتماد مشاريع متقدمة بدلاً من المقررات الاختيارية، وإلزام تلاميذ التّعليم الثّانويّ العامّ والمهنيّ والتّقنيّ بإنجاز مشروع تتكامل فيه المعارف والمهارات.
- اعتماد مسارات وبرامج يتكامل فيها التّعليم الثّانويّ العامّ والتّقنيّ والمهنيّ، ومن بين البرامج المهمّة التي أثبتت فاعليّتها في هذا المجال، هي:

- **برامج الإعداد التّقنيّ (Technology Preparation Programme):** وهي من أهمّ إنجازات حملات إصلاح التّعليم، وتهدف إلى تكامل التّعليم الثّانويّ العامّ والتّقنيّ والمهنيّ، وتجسيرهما مع التّعليم ما بعد الثّانويّ، وتعزيز ربطهما بسوق العمل، وتتألف هذه البرامج من ثلاثة أقسام: أولاً: المناهج الإلزاميّة المشتركة (Core Curriculum): وتهدف إلى توفير كفاءات أساسيّة مشتركة في الرياضيات والعلوم والاتّصالات والتّقنيّة، وهي موحدة لجميع الملحقين ببرامج الإعداد التّقنيّ، ثانياً: المناهج التّخصّصيّة: وتتضمّن عدداً من المقررات الدّراسيّة، تحدّد حسب متطلّبات التّخصّص، ويمكن لمن يجتازها الانتقال إلى سوق العمل، أو مواصلة دراسته في كليات المجتمع. ثالثاً: مناهج ما بعد التّعليم الثّانويّ: وهي مناهج تخصّصيّة تستمرّ لمدّة سنتين بمستوى مرحلة التّعليم التّقنيّ، تؤهّل الطّالب لسوق العمل، أو إكمال دراسته الجامعيّة، ويتمّ التّعاون والتنسيق ما بين المختصين في الصّناعة ومؤسسات التّعليم الثّانويّ وكليات المجتمع في تخطيط البرامج والمناهج وتنفيذها، والإشراف على الطّلاب في المدرسة وسوق العمل.

- **برامج الجذب للمهنة (Career Magnet)، وأكاديميات المهن (Career Academies):** وهما بمثابة "مدارس أو برامج ضمن مدرس " ذات مناهج موجهة لإعداد الطّلاب لصناعة معيّنة، ويتمّ التّعاون ما بين المدرسين الأكاديميين والمهنيين في عمليّة التّكامل. (المنظمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، 1998، 31)

4. التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ في اليابان: تهتم المناهج التّقنيّة والمهنيّة في منظومة التّعليم في

اليابان بإعطاء الطالب خلفية واسعة في العلوم الإنسانية التي تساعده على فهم ما يدور في المجتمع من مشكلات، ومن أدوار إيجابية وسلبية للتقدم التكنولوجي ومهارات التفكير المستقل، ووضع الحلول للمشكلات التقنية، وتطويرها بما يتناسب مع ظروف البيئة المحلية، كما يوجد نوعان أساسيان للتعليم والتدريب التقني والمهني في اليابان، وهما: النوع الأول: التعليم والتدريب نظام التعليم الرسمي من خلال إنشاء مدارس وكليات للتعليم والتدريب التقني والمهني، النوع الثاني: التعليم والتدريب خارج نظام التعليم الرسمي، وذلك من خلال برامج التدريب قبل التوظيف، والتلمذة المهنية، ومراكز التدريب التقني والمهني المنتشرة. (John and Rye, 2002, 3)

ومن المهم التوضيح أن التنسيق الوثيق بين التعليم النظامي والتدريب في مواقع العمل في اليابان هو الذي أدى إلى تطوير الموارد البشرية، فاللّعليم الإلزامي في المدارس لمدة تسع سنوات يضمن للطلاب إتقان المهارات الأساسية من قراءة وكتابة ورياضيات وعلوم، كما تتولى المدارس الثانوية تزويد الطلاب بالمهارات الضرورية للعمل بفعالية ضمن فريق، ويقوم أرباب العمل بتدريب الخريجين ليصبحوا ملمين بالعمل الذي سوف يوكل إليهم، هذا بالإضافة إلى تدريب المبتدئين على نوعين من المهارات، وهما: تدريبهم على المهارات الفنية، وتدريبهم على المهارات اللازمة لعلاقات العمل التي تعزز الإنتاجية. وهذان النوعان من التدريب يعزز كل منهما الآخر، حيث إنّ الأسلوب في إعداد الشباب لسوق العمل، يعتمد على الصلة الوثيقة القائمة بين التعليم المدرسي النظامي والتدريب في مواقع العمل، وهو المسؤول عن تقليل التباين وتقليل الفجوة بين ما تقوم به المدرسة من تعليم، وما يحتاجه سوق العمل من مهارات. (الزامل، 2011، 946)

5. التّربية المهنية في مصر:

تأخذ التّربية المهنية في مصر مسميات متعدّدة، منها: أشغال أو أعمال مهنيّة، والتّربية والتكنولوجيا، والمهارات اليدويّة، والهدف العامّ للتّربية المهنية في التّعليم العامّ هو: "تهيئة الطلاب من خلال توجيههم للقيام ببعض الأعمال المفيدة؛ ممّا سيؤدّي بهم إلى تشكيل بعض الاتجاهات الإيجابية تجاه العمل اليدويّ، وارتباطه بالبيئة المحليّة" (الطويسى، 2003، 67)، ومن الأهداف الفرعيّة ما يلي: تعريف الطلاب نظريًا وعمليًا بالمهن السائدة في المجتمع المصريّ، وتحقيق التّكامل بين النّواحي النظرية والعملية في المناهج الدّراسية، وتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحو المهن والعاملين بها.

وفي ضوء قانون العمل رقم 12 لعام 2003 في مجال التّدريب المهنيّ، تمّ دعم مسيرة التّوجيه والتّدريب المهنيّ من خلال عدّة آليات تكفل تنظيم سوق العمل وتعزيزه، ومن أهمّ هذه الآليات:

- اشتراط الحصول على شهادة قياس مستوى المهارة، وتراخيص مزاولة المهنة عند التّعيين.
- تنظيم مزاولة عمليّات التّدريب المهنيّ.
- اشتراط الحصول على تراخيص بمزاولة التّدريب المهنيّ.
- تنظيم كلّ من قياس مستوى المهارة، وتراخيص مزاولة الحرفة.
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الموارد البشرية والتّدريب.

■ تنظيم عمليّة التّدريج المهنيّ. (الزامل، 2011، 949)

مما سبق يتبيّن وجود إيجابيات للتّدريب المهنيّ في مصر، من أهمّها: التّدريب على رأس العمل وربطه بالبيئة المحليّة، والتّكامل بين الجوانب النظريّة والعمليّة، ووجود مجالس للتّدريب المهنيّ، وربط التّدريب المهنيّ بسوق العمل المحليّ والعالميّ.

6. التّعليم الثّانويّ في الأردن:

يهدف التّعليم الثّانويّ في الأردن إلى تكوين المواطن القادر على تحقيق مجموعة من القدرات والمهارات في مختلف المجالات: العلميّة والشخصيّة الوطنيّة والإنسانيّة، وكذلك تحقيق نواتج عادلة للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ، بالإضافة إلى دعم الحراك الأفقي والرّأسي للعمالة في سوق العمل، وقد تمّ دمج التّعليم الثّانويّ في سنتين بدلاً من ثلاث سنوات، ويتألف من مسارين، هما: أولاً: المسار الشّامل: وينقسم أيضاً إلى مسارين أكاديميّ ومهنيّ، يحصل الطّالب في المسار الأكاديميّ على شهادة المرحلة الثّانويّة العامّة بعد إتمام الاختبارات المطلوبة لها، كما يحصل الطّالب في المسار المهنيّ على شهادة تؤهّله للالتحاق بسوق العمل، وفي الوقت نفسه، يمكن له الحصول على الثّانويّة التي تؤهّله للالتحاق بالجامعات، أو كليّات المجتمع، وذلك عن طريق ما يسمى بنظام التّجسير، حيث يتطلب من الطّالب على الأقل مادّتين إضافيتين من العلوم الأساسيّة البحتة، بالإضافة إلى ما يدرسه ضمن الخطّة الدرسيّة الخاصّة بالفرع الذي يدرس فيه، وينقسم المسار المهنيّ إلى عدد من الفروع (صناعي، زراعيّ، تجاريّ، فندقيّ، تمريض، اقتصاد منزليّ، تجميل، خياطة، حرف تقليديّة، صناعات غذائيّة)، ويقدم المساران في مدرسة واحدة، أو في مدرستين منفصلتين حسب الحاجة. ثانياً: المسار التّطبيقيّ: يتمّ تدريب الطّلاب فيه بإحدى المهن الثّانويّة: (الحدادة، واللّحام، والكهرباء، والتّجارة، وغيرها)، ويحصل الطّالب على شهادة تدريب تجيز الالتحاق بسوق العمل، ولا تجيز له الالتحاق بالجامعة أو كليّات المجتمع. (عليّات، 2010، 13) ويشير أبو عصبه (2005، 74) إلى أنّ التّعليم الثّانويّ التقنيّ والمهنيّ من أكثر أنماط التّعليم ارتباطاً باحتياجات سوق العمل، وتقوم بمهامه وزارة التّربية والتّعليم ومؤسسة التّدريب المهنيّ، ويعتمد نظام الوحدات التّأهيليّة في إعداد قوة العمل الماهرة، وتتبع مؤسسة التّدريب المهنيّ آليّة النظام الثنائيّ (Dual System) التّعليم الثّانويّ التّطبيقيّ في برامج التلمذة الصناعيّة؛ إذ يقضي الطّلبة ثلاثة أيام في مركز التّدريب (المدرسة)، وثلاثة أيام أخرى في منشآت سوق العمل، وتستمرّ الدراسة ما بين سنتين إلى سنوات ثلاث سنوات بعد المرحلة الأساسيّة.

الاستنتاج من التّوجّهات العالميّة:

- يمكن الاستنتاج والاستفادة من التّوجّهات السّابقة الذّكر في إصلاح التّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ في المرحلة الثّانويّة من خلال ما يلي:
- التّنبؤ بالمهارات التي تتطلّبها مهن المستقبل من خلال بعض الدّراسات؛ ممّا يحقق التّنمية المستدامة للمجتمع.
- التّركيز على أنّ التّعليم التقنيّ والمهنيّ لا ينتهي بنهاية مرحلة التّعليم الثّانويّ، بل قد يمتدّ للتخصّصات

التقنية والمهنية في التعليم العالي.

- توجيه الطلاب نحو مهنة المستقبل، وذلك بتزويدهم بخبرات مهنية وعملية متعددة؛ لتمكينهم من الاختيار السديد لمهنتهم.
 - تزويد التعليم والتدريب التقني والمهني الشباب بالمهارات المهنية، إلى جانب المعارف والمهارات التي يتطلبها مكان العمل.
 - توجّه دول العالم المتقدمة والنامية نحو تطوير نظمها التعليمية وتحديثها بمختلف مراحلها، وبالأخص التعليم الثانوي، وتتركز سياسات التطوير والتحديث حول مبدأ الشمولية والمرونة في الاختيار لإتاحة الفرصة أمام الطلاب لاختيار المسار التعليمي الملائم لقدراتهم ميولهم.
 - السعي إلى الارتقاء بمستوى التعليم الثانوي المهني والتقني وتكامله مع التعليم العام، وتجسيده بالتعليم العالي، وتعميق ارتباطه باحتياجات سوق العمل المرورية والمستقبلية.
 - تتمثل عمليات إصلاح التعليم التقني والمهني في الدول المتقدمة في توجّدها إلى تكامل العملية التعليمية بين المدرسة ومواقع العمل، وإزالة الفوارق بين التعليم والتدريب باعتبارهما عملية متكاملة واحدة.
 - لنجاح عملية إصلاح التعليم الثانوي، فقد اعتمدت معظم الدول المتقدمة برامج التوجيه المهني المبكر في مرحلة التعليم الأساسي لتكوين حس مهني لدى الطلاب، والكشف عن قدراتهم وحاجاتهم، وتوجيههم توجيهاً صحيحاً إلى المسار التعليمي الملائم لهم.
 - تحفيز الدارسين في المدارس الثانوية على التعليم والتدريب التقني والمهني.
- المحور الثالث: ما أهم المهارات اللازمة لخريجي التعليم الثانوي في ضوء استراتيجية اليونسكو التعليم والتدريب التقني والمهني:**

يرى معظم الداعين إلى تعزيز المهارات اليوم أنّ التعليم والتدريب على المهارات لا يشكل حقلاً منفصلاً عن التعليم العام، وإنما جزء منه لا يتجزأ؛ إذ يوفّر المهارات الأساسية إلى جانب المهارات اللازمة للعمل (Tikly, 2013)، وقد تحوّل الخطاب حول هذا الموضوع، وتجاوز التركيز الضيق على الإنتاج الاقتصادي الذي كان يدعم تاريخياً التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (Anderson, 2009, 62)، ويبرز أساساً مستقبلياً لهذا النوع من التعليم انطلاقاً من مقارنة ومنظور جديدين يعتبران أنّ هدف التعليم والتدريب التقني والمهني هو الخبرة في العمل التي لا تفضي إلى استحداث الدّخل فحسب بل تُعتبر ذات معنى، وتعزّز قدرة العمل على النّمّو المستقبلي. (McGrath, 2012, 23)

من هذا المنطلق، فإنّ المخرَج الأساسي يتمحور حول التّحصيل التعليمي للدارسين في المرحلة الثانوية، واكتساب العديد من المهارات الأساسية والمهارات التقنية والمهنية التي يتعيّن رصد كلّ منها ومما يخصّ المهارات الحياتية الأساسية، فيشير إطار عمل داكار عام 2000 إلى المهارات التي يحتاجها خريجو التعليم الثانوي ليعيشوا حياةً سليمةً مزدهرة، ويشاركوا مشاركة فعّالة في تنمية المجتمع (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، 2015، 120)

ويركّز التّقرير العالميّ لرصد التّعليم للجميع (2012) الذي يحمل في طياته عنوان: "الشّباب والمهارات: تسخير التّعليم لمقتضيات العمل" على المهارات اللازمة التي تسمّى "المهارات المعنيّة بكسب الرّزق"، والتي يمكن اعتبارها "مهارات أساسيّة" أو "قابلة للنّقل" أو "تقنيّة ومهنيّة"، وتشمل المهارات الأساسيّة مهارات القراءة والحساب والرياضيات، أما المهارات القابلة للنّقل، فتشمل القدرة على تحليل المشاكل، والتّوصّل إلى حلول مبتكرة، وممارسة القيادة والرّيادة، بينما تختص المهارات التقنيّة والمهنيّة بدراية تقنيّة محدّدة ترتبط بأنشطة معيّنة للعمل، مثل: استخدام آلة خياطة، أو البناء بالقراميد، أو العمل بالتّجارة، أو العمل على حاسب آلي. (التّقرير العالميّ لرصد التّعليم للجميع، 2012، 171)

من خلال ما تقدّم ذكره في المهارات السّالفة الذكر يمكن تحديد أهمّ المهارات اللازمة لخرجي التّعليم الثّانويّ في ضوء استراتيجيّة اليونسكو للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ في ضوء ما يأتي:
أولاً: قدرة المنتج (الخريج) على المهارات الأساسيّة (القراءة والكتابة والرياضيات):

تعدّ مهارات القراءة والكتابة والرياضيات ضرورية للنّفاذ إلى المزيد من التّعليم والتّدريب، حيث إنّ الأفراد غير القادرين على القراءة والكتابة، وفهم النّصوص الأساسيّة في مراحل التّعليم والتّدريب اللاحقة وإجراء العمليّات الحسابيّة الأساسيّة وتطبيقها، تتضاءل إمكانيّاتهم للحصول على وظيفة مريحة، أو تنظيم المشاريع الخاصّة.

لذا فإنّ مهارات القراءة والكتابة والرياضيات من أهمّ المهارات التي تبنى عليها المهارات التقنيّة والمهنيّة؛ ممّا يعني أنّ المنتج التّعليميّ في المرحلة الثّانويّة في ضوء استراتيجيّة اليونسكو للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ ينبغي أن يكون ملّمًا بهذه المهارات الأساسيّة التي تمكّنه من الانخراط في نشاط رياديّ أو الحصول على وظيفة تدرّ أجرًا كافيًا لتلبية الحاجات اليوميّة، وتمثّل هذه الأسس شرطًا أساسيًا للمشاركة في مراحل التّعليم والتّدريب للاحقة، ولاكتساب مهارات تقنيّة ومهنيّة، والعكس كذلك فالطلّبة غير القادرين على القراءة والكتابة وإجراء العمليّات الحسابيّة الأساسيّة وتطبيقها، تتضاءل إمكانيّاتهم في الحصول على وظيفة مريحة، وضعف مخرجات التّعليم الثّانويّ.

ثانيًا: اكتساب المنتج (الخريج) المهارات القابلة للنّقل والتّحويل:

إنّ المهارات القابلة للنّقل والتّحويل من أهمّ المهارات التي يجب توفّرها في مخرجات التّعليم الثّانويّ حيث يتطلّب العثور على وظيفة، والحفاظ عليها في أوسع نطاقها المهارات التي يمكن تحويلها وتكييفها وفقًا لحاجات العمل وبيئاته المختلفة، وتتضمّن المهارات القابلة للتّحويل تحليل المشاكل وإيصال الأفكار والمعلومات بشكل فعّال والإبداع، وإظهار روح القيادة، والاجتهاد والقدرة على تنظيم المشاريع.

وتتمو هذه المهارات إلى حدّ ما خارج البيئة المدرسيّة، ولكن يمكن تطويرها من خلال التّعليم والتّدريب - لا سيما في المدرسة الثّانويّة والبرامج القائمة على العمل - بطرائق تعود بالمنفعة على الشّباب الذين يعيشون في بيئة منزلية لا تعزز النّعة بالنّفس المستلزمة في معظم أماكن العمل.

ثالثاً: تمكين المنتج (الخريج) من المهارات التقنيّة والمهنيّة:

يعدُّ تحقيق اكتساب المهارات التقنيّة والمهنيّة من أهمّ أهداف إستراتيجية اليونسكو للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ في المراحل التّأويّة، حيث يتطلّب الحصول على فرص وظيفية دراية تقنيّة محدّدة، أكان ذلك في إطار الزراعة، أو استخدام آلة الخياطة، أو العمل في البناء الحجري أو النجارة، أو العمل بواسطة جهاز الحاسب الآلي، ويمكن اكتساب المهارات التقنيّة والمهنيّة من خلال برامج توفير فرص العمل والمرتبطة بالتّعليم التّأويّ والتّعليم التقنيّ والمهنيّ النظامي (التقرير العالمي لرصد التّعليم للجميع، 2012، 171) وفق هذا السياق، وفي ضوء أهداف إستراتيجية اليونسكو للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ، فإنّ منظومة التّعليم التّأويّ يجب أن يكون أكثر إنصافاً وصلّة بعالم العمل من خلال ما يلي:

- تنوع المنهج الذي يلبي نطاقاً أوسع من الاهتمامات والقدرات، وإرساء التوازن الجيد بين المواد التقنيّة والمهنيّة والمواد العامّة.
- تنمية قدرات التفكير الإبتكاري لدى طلاب التّعليم التّأويّ من أجل التطوير والتّغيير باستخدام مدخل العصف الذّهنيّ، ومدخل إيجاد البدائل، وذلك بالاعتماد على تطوير مهارات عمل الفريق.
- تقليص الفجوة بين التّعليم التّأويّ والتّعليم العالي وسوق العمل، من خلال إدخال عنصر التكوين المهنيّ في مناهج التّعليم التّأويّ على اعتبار أنّه مكوّن أساسي، ويتمّ ذلك عن طريق تنقيف الطلاب بالمهارات الحياتيّة، وأخلاقيّات العمل، وأساليب التّعامل، ولتطبيق ذلك على أرض الواقع يتمّ إيجاد قطاع صناعيّ، أو شركات تجارية تعمل بالشراكة مع مؤسسات التّعليم التّأويّ.
- العمل على نشر أهداف إستراتيجية اليونسكو للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ بعناية فائقة، ومتطلّباتها النظرية والتّطبيقية لتحقيق مخرجات كميّة ونوعيّة وفقاً لمتطلّبات السوق المحليّ والعالميّ.

نتائج الدّراسة:

تمّ التّوصل من خلال العرض الفكريّ والتّحليليّ لمحاوّر الدّراسة إلى ما يلي:

- أنّ أهداف إستراتيجية اليونسكو للتّعليم والتّدريب التقنيّ والمهنيّ ترمي إلى إعداد للحياة العمليّة، وتوفير الدّعائم اللازمة لمزاولة مهنة منتجة ومرضية، واكتساب معارف ومهارات عامّة تؤهّل خريجي التّعليم التّأويّ لمزاولة عدد من الأعمال في مجال مُعيّن، وتوفير أساس من المعارف والمهارات والمواقف التي تتيح للفرد فرص مواصلة تعليمه في أي مرحلة من مراحل حياته العمليّة، كما تسعى أيضاً إلى تحقيق توازن ملائم بين المواد الدّراسيّة العامّة والعلم والتّكنولوجيا، والمواد الدّراسيّة الأخرى، والارتقاء بمستوى التّعليم التّأويّ المهنيّ والتقنيّ وتكامله مع التّعليم العامّ، وتجسيده بالتّعليم العالي، وتعميق ارتباطه باحتياجات سوق العمل المرحلية والمستقبليّة.
- اهتمام معظم دول العالم بإصلاح نظمها التّعليميّة في المرحلة التّأويّة، من حيث إدراج المهارات التي تتطلّبها مهن المستقبل، وتزويد الطّلاب بخبرات مهنيّة وعمليّة متعدّدة؛ لتمكينهم من الاختيار السّديد لمهنتهم، إلى جانب المعارف والمهارات التي يتطلّبها مكان العمل، والتّركيز على سياسات التّطوير

والتحديث حول مبدأ الشمولية والمرونة في الاختيار لإتاحة الفرصة أمام الطلاب لاختيار المسار التعليمي الملائم لقدراتهم وميولهم.

- يتمثل أهم المهارات اللازمة لخريجي التعليم الثانوي في ضوء استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني في المهارات الأساسية، وتشمل كلاً من مهارات القراءة والحساب والرياضيات والمهارات القابلة للنقل، مثل: مهارات التفكير الإبداعي والابتكاري، ومهارات حل المشكلات، وممارسة القيادة والريادة، بالإضافة إلى المهارات التقنية والمهنية التي تساعد الشباب والبالغين للحصول على عمل وشغل وظائف مناسبة، ومباشرة الأعمال الحرة، والتعلم مدى الحياة.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، فإن الدراسة توصي بما يأتي:

- إعادة بناء منظومة تعليمية تقوم على التّجسير بين منظومة التعليم الثانوي التقني والتعليم العالي للتخصصات التقنية والمهنية.
- الاستعانة بالتّجارب العالمية في مجال التدريب التقني والمهني لتحسين مخرجات التعليم الثانوي.
- تجديد المناهج التعليمية للتعليم التقني والمهني بمفاهيم حديثة، وجعلها أكثر استجابة لحاجات الأفراد، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- الاهتمام بالتعليم التقني والمهني في المرحلة الثانوية بغية تأهيل الراغبين وتدريبهم في الالتحاق بسوق العمل وفق أفضل المستويات العالمية المتاحة.

مقترحات الدراسة:

تقترح الدراسة إجراء الدراسات التالية:

- رؤية مقترحة لربط التعليم الأساسي بالتعليم الثانوي التقني والمهني.
- الاتجاهات العالمية في التدريب المهني والتقني وكيفية الاستفادة منها في تطوير التعليم الثانوي.
- جهود منظمة اليونسكو في تعزيز التعليم التقني والمهني من أجل عالم العمل.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أبو شعيرة، خالد محمد (2008). *التربية المهنية الفاعلة ومعلم الصف*. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- أبو عصب، مي فتحي (2005). *مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين.
- الأنصاري، عيسى حسن (ب.ت). *اتجاهات حديثة في التعليم التقني وتطبيقاتها على الدول العربية*. ص 175 - 206.
- الأيوبي، منصور محمد (2008). *المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين ومتطلبات سوق العمل*. ورقة مقدمة في مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين (واقع وتحديات وطموح). الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية. 2008/10/13-12.
- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2010). *السبيل إلى إنصاف المحرومين*. فرنسا: منشورات اليونسكو.
- الزير، علا عمر (2009). *دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين حالة دراسية: كلية مجتمع غزة- الأونروا*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية- غزة.
- مساد، عامر خالد (2015). *المشكلات التي تواجه التعليم المهني والتقني في فلسطين وكيفية التغلب عليها: دراسة تحليلية*. ورقة مقدمة في المؤتمر الوطني الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقني. كلية هشام حجاوي التكنولوجية، فلسطين. 15 أبريل 2015.
- اليونسكو (2005). *تنمية المهارات من أجل التعليم والمواطنة: تجربة جنوب وشرق أوروبا*. نشرة اليونسكو - يونيفوك. العدد (10).
- الزامل، محمد عبد الله (2011). *اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو التدريب التقني والمهني في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الرياض*. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية. 925 - 985.
- عليما، صالح ناصر (2010). *معايير جودة التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي)*. ورقة مقدمة في المؤتمر السابع للتعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) تطويره وتنويع مساراته. وزراء التربية والتعليم العرير مسقط، سلطنة عمان. 7-8 مارس 2010.
- محمد، أحمد (2002). *مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2012). *الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل*. فرنسا: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2015). *التعليم للجميع 2000 - 2015: الإنجازات والتحديات*. فرنسا: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
- توصيات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية (2001). *التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للقرن الحادي والعشرين*. فرنسا: اليونسكو.
- الطويسي، أحمد عيسى (2003). *أساسيات في التربية المهنية*. غزة: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عوض، محمد فايز. (15 أبريل 2015). *دور التعليم المهني والتقني في تعزيز فرص عمل للخريجين في محافظة الخليل من وجهة نظر مقدمي خدمة التعليم المهني والتقني*. ورقة مقدمة في المؤتمر الوطني الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقني. كلية هشام حجاوي التكنولوجية، فلسطين.
- العوضي، رأفت محمد (2015). *واقع توافر التمكين المهني التكنولوجي لدى طلبة كليات التعليم التقني أمام التطورات*

التكنولوجية الحديثة وسبل تطويره. ورقة مقدمة في المؤتمر الوطني الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقني. كلية هشام حجاوي التكنولوجية، فلسطين. 15 أبريل 2015.

المجلس التنفيذي لليونسكو (2016). مشروع إستراتيجية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (2016 - 2021) اليونسكو: باريس.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1998). اجتماع مسؤولي التعليم الثانوي العام ومسؤولي التعليم الثانوي المهني والفني ومسؤولي تخطيط القوى العاملة حول تحديث برامج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والفني وتكاملهما وربطهما باحتياجات التنمية في الأقطار العربية وبعض الأقطار الأجنبية. الرياض.

النعمي، محمد عبد العال؛ البياتي، عبد الجبار توفيق؛ خليفة، غازي جمال (2009). طرق ومناهج البحث العلمي. عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- Anderson, D. (2009). **Productivism and ecologism**. Fien, J., Maclean, R. and Park, M. (eds), Work, Learning and Sustainable Development. Dordrecht, Springer, 62-147.
- John P Keeves and Rye Watanabe (2002). **Vocational Education and Training in Asia: The Handbook on Educational Research in the Asia Pacific Region**, Kluwer Academic Publishers.
- Kaliannan, M. (2002). **Education reform in Malaysia: a study of teachers' perceptions of staff development. Technical Report**. Institute of Research, Development and Commercialization, Universiti Teknologi MARA.
- Kohan , A.(1998). **School – to – Work** . The National STW Learning and Information Center , Washington , D.C.
- Korean Educational Development Institute(2000). **The Direction and Tasks of National Human Resources Development Policy**. RM 2000-p36, Seoul: KEDI.
- McGrath, S. (2012). Vocational education and training for development: a policy in need of a theory? *International Journal of Educational Development*. 32(5). 623-31.
- The International Programme Office for Education and Training. (2011). **Education, Work, Guidance in Sweden: Euro Guidance**, Stockholm: Sweden.
- Tikly, L. (2013). **Reconceptualizing TVET and development: a human capability and social justice approach**. UNESCO UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training (ed.), Revisiting Global Trends in TVET: Reflections on Theory and Practice. Bonn, Germany, UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training.
- UNESCO.(2000). **The Dakar Framework for Action: Education for All – Meeting our Collective Commitments**. World Education Forum, Dakar, Senegal, 26–28 April. Paris, UNESCO.